الأمم المتحدة



Distr.: General
26 February 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 25 شباط/فبراير 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2564 (2021)، المتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" الذي اعتمد في 25 شباط/فبراير 2021. لقد اتُخذ القرار 2564 (2021) وفقاً لإجراء التصويت المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، وهو إجراء تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

وعملا بذلك الإجراء، أرفق طيه نسخا من الوثائق ذات الصلة التالية:

رسالتي المؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (المرفق الأول) التي عرضت فيها مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2021/178 للتصويت عليه (انظر ضميمة المرفق الأول)؛

والرسائل الجوابية الواردة من أعضاء مجلس الأمن لبيان مواقفهم الوطنية بشأن مشروع القرار (المرفقات من الثاني إلى السادس عشر)؛ و

البيانات التي قدمها لاحقا أعضاء مجلس الأمن تعليلا لتصويتهم (انظر المرفقات من السابع عشر إلى العشرين).

وستصدر هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) باربرا **وودوارد**

رئيسة مجلس الأمن





الرجاء إعادة التدوير

150321 010321 21-02759 (A)

المرفق الأول

رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

وفقا للإجراء الذي اتفق عليه أعضاء مجلس الأمن في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى أعضاء المجلس (S/2020/253)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي.

ناقش أعضاء المجلس مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فيما يتصل ببند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط". وقد وضع باللون الأزرق مشروع القرار هذا الوارد في الوثيقة S/2021/178 والمرفق طيه.

وبصفتي رئيسة لمجلس الأمن، فإنني أطرح للتصويت مشروع القرار المذكور أعلاه. وستبدأ فترة التصويت غير القابلة للتمديد ومدتها 24 ساعة على مشروع القرار هذا في تمام الساعة 14/30 من يوم الأربعاء، 24 شباط/فبراير 2021. وستنتهي فترة التصويت غير القابلة للتمديد على مدار 24 ساعة في الساعة 14/30 من يوم الخميس 25 شباط/فبراير 2021.

ويرجى تقديم تصويتكم (مؤيدين أو معارضين أو ممتنعين عن التصويت) على مشروع القرار هذا وأي تعليل محتمل للتصويت عن طريق توجيه رسالة موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة في غضون فترة التصويت غير القابلة للتمديد المبينة أعلاها ومدتها 24 ساعة إلى الموظف المسؤول عن شعبة شؤون مجلس الأمن (شعبة شؤون مجلس الأمن/إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام) في الأمانة العامة للأمم المتحدة (sutterlin@un.org).

وأعتزم تعميم رسالة تتضمن نتائج التصويت في غضون ثلاث ساعات من انتهاء فترة التصويت التي مدتها 24 ساعة. وأعتزم أيضا عقد جلسة عن طريق التداول بالفيديو لمجلس الأمن لإعلان نتيجة التصويت بعد فترة وجيزة من انتهاء فترة التصويت، بعد ظهر يوم الخميس، 25 شباط/فبراير 2021.

(*توقيع*) باربرا **وودوارد**
رئيسة مجلس الأمن

ضميمة

الأمم المتحدة

S/2021/178



Provisional
24 February 2021
Arabic
Original: English

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه بشأن اليمن،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية،

وإذ يدين بشدة التصعيد المستمر في مأرب، باليمن، بما في ذلك العملية التي نفذها الحوثيون في 7 شباط/فبراير 2021 واستمرار هجمات الحوثيين على المملكة العربية السعودية، بما في ذلك على مطار أبها الدولي، في 10 شباط/فبراير 2021، ***وإذ يدعو*** إلى وقف فوري للهجمات دون شروط مسبقة،

وإذ يشدد على ضرورة وقف التصعيد في جميع أنحاء اليمن ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، ***وإذ يدعو*** إلى تنفيذ نداء الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي على النحو المفصل في القرار 2532 (2020)، وكذلك دعوته المؤرخة 25 آذار/مارس 2020 إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في اليمن،

وإذ يعرب عن القلق من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية المستمرة في اليمن، بما في ذلك أعمال العنف وحالات الاختفاء القسري المستمرة، والتهديدات الناشئة عن النقل غير المشروع للأسلحة، وتحويلها، وتكديسها المزعزع للاستقرار، وإساءة استعمالها،

وإذ يشدد على الأخطار البيئية والإنسانية وعلى ضرورة أن يتاح دون إبطاء وصول موظفي الأمم المتحدة لتفتيش وصيانة ناقلة النفط "صافر" الموجودة في شمال اليمن الخاضع لسيطرة الحوثيين، ***وإذ يؤكد*** على مسؤولية الحوثيين عن الوضع وعن عدم التصدي لهذا الخطر البيئي والإنساني الكبير، ***وإذ يؤكد*** ضرورة قيام الحوثيين بالتعجيل بتسهيل الوصول الآمن وغير المشروط لخبراء الأمم المتحدة للقيام بمهمة تقييم وإصلاح دون مزيد من التأخير، وضمان التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة،

وإذ يكرر مناشدته جميع الأطراف في اليمن أن تلتزم بحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، وأن تنبذ اتخاذ أعمال العنف وسيلةً لبلوغ أهداف سياسية، وتمتنع عن الأعمال الاستفزازية،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة أن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان حسب الانطباق، ***وإذ يؤكد*** ضرورة ضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في اليمن،

وإذ يعرب عن دعمه للعمل الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن دعما لعملية الانتقال اليمنية ولعملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويملكون زمامها، برعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة المرأة مشاركة تامة وفعالة ومجدية، وعن التزامه بذلك العمل، ***وإذ يؤكد*** على المساواة بين الجنسين وضرورة التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية لليمن وفقا للقرار 1325 (2000)،

وإذ يرحب بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة، بموجب أحكام اتفاق الرياض، ***وإذ يدعو*** إلى التنفيذ الكامل لاتفاق الرياض، ***وإذ يعرب*** عن دعمه لمشاركة الحكومة في العملية السياسية، ***وإذ يدعو*** إلى الإسراع باستئناف المحادثات بين الأطراف، في إطار المشاركة الكاملة في جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة،

وإذ يعرب عن قلقه من استمرار وجود مناطق من اليمن تحت سيطرة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، ومن الآثار السلبية الناجمة عن وجود هذا التنظيم هناك وعن أيديولوجيته المتطرفة العنيفة وأعماله على الاستقرار في اليمن ومنطقة الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، بما في ذلك الآثار الإنسانية المأساوية على السكان المدنيين، ***وإذ يعرب*** عن القلق من الوجود المتزايد للجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش) في اليمن ومن احتمال نموها في المستقبل، ***وإذ يؤكد من جديد*** تصميمه على التصدي لجميع جوانب التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وسائر الجهات المرتبطة بهما، من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات،

وإذ يشير إلى إدراج تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ومن يرتبط به من الأفراد في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة، ***وإذ يشدد*** في هذا الصدد على ضرورة التنفيذ الصارم للتدابير الواردة في الفقرة 1 من القرار 2368 (2017) باعتبارها أداة هامة في مكافحة النشاط الإرهابي في اليمن،

وإذ يلاحظ الأهمية الحاسمة لتنفيذ نظام الجزاءات المفروض عملا بالقرارين 2140 (2014) و 2216 (2015) بفعالية، بما في ذلك الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به في هذا الصدد الدول الأعضاء من المنطقة،

وإذ يشجع الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز التعاون،

وإذ يدين بأشد العبارات الهجوم على مطار عدن في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، الذي أودى بحياة سبعة وعشرين من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم وكيلة وزارة يمنية، وثلاثة من العاملين في المجالين الإنساني والصحي، ***وإذ يشير*** إلى التقرير الذي من المقرر أن يقدمه فريق الخبراء عن هجوم عدن،

وإذ يرحب بعمل فريق الخبراء المعني باليمن، المنشأ عملا بالقرار 2140 (2014)، الذي تغلب على التحديات اللوجستية التي يطرحها كوفيد-19،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء الخطر الذي يهدد السلام والأمن في اليمن بسبب النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتكديسها المزعزِع للاستقرار وإساءة استعمالها،

وإذ يشــير إلى أحكام الفقرة 14 من القرار 2216 (2015) التي تفرض حظراً محدد الأهداف على توريد الأســلحة، ***وإذ يدعو*** جميع الدول الأعضــاء والجهات الفاعلة الأخرى إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب الحظر المحدد الأهداف على توريد الأسلحة،

وإذ يدين تزايد عدد الحوادث قبالة ســواحل اليمن، بما في ذلك الهجمات على الســفن المدنية والتجارية، ***وإذ يعرب*** عن قلقه إزاء التهريب البحري للأسلحة والمواد ذات الصلة إلى داخل اليمن وخارجه في انتهاك لحظر الأســلحة المحدد الهدف، مما يشــكل خطرا كبيرا على الأمن البحري للســفن في خليج عدن والبحر الأحمر على طول سواحل اليمن،

وإذ يدين بأشد العبارات انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك تجاوزات حقوق الإنسان، بما فيها تلك التي تنطوي على أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وتجنيد واستخدام الأطفال في النزاع المسلح في جميع أنحاء اليمن، كما ورد في التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2021/79)،

وإذ يعرب عن جزعه إزاء العقبات التي يفرضها الحوثيون على عمل فريق الخبراء وإمكانية وصوله أثناء اضطلاعه بولايته الأخيرة،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنســانية المأســاوية في اليمن، بما في ذلك تزايد خطر وقوع مجاعة واســعة النطاق والآثار الســلبية لجائحة كوفيد19-، وجميع حالات الإعاقة غير المبرَّرة التي تحول دون إيصال المساعدة الإنسانية بفعالية، بما في ذلك التدخل الأخير في عمليات المعونة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وكذلك العقبات والقيود المفروضة التي لا مبرر لها على إيصال السلع الحيوية إلى السكان المدنيين التي تحدث في جميع أنحاء اليمن، مما يمنع الضعفاء من تلقي المساعدة التي يحتاجونها للبقاء على قيد الحياة،

وإذ يشــدد على ضــرورة أن تناقش اللجنة المنشــأة عملا بالفقرة 19 من القرار 2140 (2014) ("اللجنة") التوصيات الواردة في تقارير فريق الخبراء،

وإذ يقرر أن الحالة في اليمن لا تزال تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1 - ***يؤكد من جديد*** الحاجة إلى تنفيذ عملية الانتقال الســياســي بشــكل كامل وفي الوقت المناســب في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشــامل، وذلك تمشــياً مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ووفقاً لقراراته السابقة ذات الصلة، مع مراعاة تطلعات الشعب اليمني؛

2 - ***يقرر*** أن يجدد حتى 28 شــباط/فبراير 2022 التدابير المفروضــة بموجب الفقرتين 11 و 15 من القرار 2140 (2014)، ***ويعيد تأكيد*** أحكام الفقرات 12 و 13 و 14 و 16 من القرار 2140 (2014)، ويعيد كذلك تأكيد أحكام الفقرات 14 إلى 17 من القرار 2216 (2015)؛

3 - ***يقرر*** أن يخضــع الفرد المحدَّد في مرفق هذا القرار للتدابير المفروضــة بموجب الفقرتين 11 و 15 من القرار 2140 (2014) والفقرة 14 من القرار 2216 (2015)؛

4 - ***يشدد*** على أهمية تيسير المساعدة الإنسانية، ويعيد التأكيد على أنه يجوز للجنة المنشأة بموجب الفقرة 19 من القرار 2140 (2014) (المشار إليها فيما يلي باسم ”اللجنة“) أن تعفي، بشكل استثنائي كل حالة على حدة، أي نشاط من تدابير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في القرارين 2140 (2014) و 2216 (2015) إذا قررت اللجنة أن هذا الإعفاء ضروري لتيسير عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في اليمن أو لأي غرض آخر يتسق مع أهداف هذين القرارين؛

5 - ***يشجع*** الدول الأعضاء على دعم جهود بناء قدرات خفر السواحل اليمني من أجل التنفيذ الفعال للتدابير المفروضة بموجب الفقرة 14 من القرار 2216 (2015)، مع الاحترام الكامل لسيادة اليمن وسلامته الإقليمية؛

معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات

6 - ***يؤكد من جديد*** أن أحكام الفقرتين 11 و 15 من القرار 2140 (2014) والفقرة 14 من القرار 2216 (2015) تنطبق على الأفراد أو الكيانات الذين تحددهم اللجنة أو الذين أُدرجت أسماؤهم في مرفق القرار 2216 (2015) باعتبارهم أفرادا أو كيانات يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال؛

7 - ***يؤكد من جديد*** معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات الواردة في الفقرة 17 من القرار 2140 (2014) والفقرة 19 من القرار 2216 (2015)؛

8 - ***يؤكد*** أن العنف الجنسي في النزاع المسلح، أو استخدام أو تجنيد الأطفال في النزاع المسلح في انتهاك للقانون الدولي، يمكن أن يشكل عملا من الأعمال المحدَّدة في الفقرة 18 (ج) من القرار 2140 (2014)، ومن ثم عملا خاضعا للجزاءات يتمثل في المشاركة في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن أو تقديم الدعم لتلك الأعمال، على النحو المبين في الفقرة 17 من ذلك القرار؛

الإبلاغ

9 - ***يقرر*** أن يمدد حتى 28 آذار/مارس 2022 ولاية فريق الخبراء بصيغتها الواردة في الفقرة 21 من القرار 2140 (2014) والفقرة 21 من القرار 2216 (2015)، ويعرب عن اعتزامه استعراض الولاية واتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بتمديدها مرة أخرى في موعد أقصاه 28 شباط/فبراير 2022، ويطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير الإدارية اللازمة بأسرع ما يمكن لإعادة إنشاء فريق الخبراء، بالتشاور مع اللجنة، حتى 28 آذار/مارس 2022، مستعينا في ذلك، حسب الاقتضاء، بخبرة أعضاء الفريق المنشأ عملا بالقرار 2140 (2014)؛

10 - ***يطلب*** إلى فريق الخبراء أن يوافي اللجنة بتقرير عن مستجدات منتصف المدة في موعد أقصاه 28 تموز/يوليه 2021، وأن يقدم تقريرا نهائيا إلى مجلس الأمن في موعد أقصاه 28 كانون الثاني/يناير 2022، بعد مناقشة الأمر مع اللجنة، وأن يضمنهما أيضا معلومات، حسب الاقتضاء، بشأن جملة أمور من بينها الاتجاه الأخير في مجال نقل الأسلحة التقليدية وتحويلها على نحو غير مشروع والمكونات المتاحة تجاريا التي استخدمها أفراد أو كيانات حددتهم اللجنة لتجميع الطائرات المسيرة من دون طيار والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بحرا وغيرها من منظومات الأسلحة، مع إيلاء الاعتبار إلى أنه ينبغي لهذا الطلب ألا يؤثر تأثيرا سلبيا على المساعدة الإنسانية أو الأنشطة التجارية المشروعة؛

11 - ***يوعز*** إلى الفريق أن يتعاون مع أفرقة الخبراء المعنية الأخرى التي أنشأها مجلس الأمن لتقديم الدعم لعمل لجان الجزاءات التابعة له، ولا سيما فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ بموجب القرار 1526 (2004) والممددة ولايته بالقرار 2368 (2017)؛

12 - ***يحث*** جميع الأطراف وجميع الدول الأعضاء، إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، على كفالة التعاون مع فريق الخبراء، ***ويحث كذلك*** جميع الدول الأعضاء المعنية على ضمان سلامة أفراد فريق الخبراء وإتاحة إمكانية وصول الفريق دون عائق، وخاصة وصوله إلى الأشخاص والوثائق والمواقع، ليتسنى له الاضطلاع بالولاية المنوطة به؛

13 - ***يشدد*** على أهمية إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء المعنية، حسب الاقتضاء، لضمان التنفيذ التام للتدابير المنصوص عليها في هذا القرار؛

14 - ***يشير*** إلى تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (S/2006/997) بشأن أفضل الممارسات والأساليب، بما في ذلك الفقرات 21 و 22 و 23 التي تتناول الخطوات التي يمكن اتخاذها لإيضاح المعايير المنهجية لآليات الرصد؛

15 - ***يؤكد من جديد*** عزمه على إبقاء الحالة في اليمن قيد الاستعراض المستمر واستعداده لاستعراض مدى ملاءمة التدابير الواردة في هذا القرار، بما في ذلك تعزيزها أو تعديلها أو تعليقها أو رفعها، حسبما تدعو إليه الحاجة في أي وقت في ضوء ما يقع من تطورات؛

16 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق

سلطان صالح عيضة زابن

يضلع سلطان صالح عيضة زابن في أعمال تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن، بما في ذلك انتهاكات لقواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة وتجاوزات لحقوق الإنسان في اليمن،

وسلطان صالح عيضة زابن هو مدير إدارة البحث الجنائي في صنعاء. وقد قام بدور بارز في سياسة التخويف واستخدام الاعتقال والاحتجاز والتعذيب والعنف الجنسي والاغتصاب ضد النساء الناشطات سياسيا استخداما منهجيا. وزابن مسؤول مباشرة، بصفته مديرا لإدارة البحث الجنائي أو بموجب السلطة المخولة له، عن استخدام أماكن احتجاز متعددة، بما فيها أماكن الإقامة الجبرية ومراكز الشرطة والسجون الرسمية ومراكز الاحتجاز غير المعلنة، أو شريك في استخدام تلك الأماكن. وفي تلك المواقع، تعرضت نساء، ومنهن قاصر واحدة على الأقل، للإخفاء القسري وللاستجواب المتكرر والاغتصاب والتعذيب والحرمان من العلاج الطبي في الوقت المناسب، كما أُخضعن للعمل القسري. وقد قام زابن، بنفسه، بالتعذيب مباشرة في بعض الحالات.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أشكركم وأشكر فريقكم على الدعم القوي المستمر في تيسير إجراءات التصويت.

أرجو أن تتفضلوا بالإحاطة علما بأن الصين تصوت مؤيدة مشروع القرار (S/2021/178) الذي قدمته المملكة المتحدة بشأن اليمن.

(*توقيع*) جانغ **جون**

السفير

الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بأن وفد بلدي يصوت مؤيدا مشروع قرار مجلس الأمن الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن تجديد نظام الجزاءات المتعلقة باليمن وتمديد ولاية فريق الخبراء المعني باليمن، الوارد في الوثيقة S/2021/178.

(*توقيع*) سفين **يورغنسون**

السفير

الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الرابع

رسالة مؤرخة 25 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أشير إلى الرسالة المؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 التي تدعو أعضاء مجلس الأمن إلى التصويت على مشـــروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية في إطار بند جدول الأعمال ”الحالة في الشرق الأوسط“، الذي وضع بالحبر الأزرق تحت الرمز S/2021/178.

تصوت فرنسا مؤيدة.

(*توقيع*) نيكولا **دو ريفيير**

السفير

الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

المرفق الخامس

رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أُقر باستلام رسالتكم المؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 التي تتعلق بفتح باب التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2021/178، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".

ووفقا للإجراء المتبع في اعتماد مشاريع قرارات مجلس الأمن، المعمول به طوال فترة القيود المفروضة على الحركة في نيويورك بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، الموجز في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الصادرة عن رئيس مجلس الأمن (S/2020/253)، يشرفني أن أبلغكم بأن الهند تصوت مؤيدة مشروع القرار.

(*توقيع*) ت. س. **تيرمورتي**
السفير
الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

المرفق السادس

رسالة مؤرخة 25 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أُفيدكم باستلام رسالتكم المؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 بشأن بدء إجراءات التصويت على مشروع القرار المتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2021/178).

ووفقا للإجراء المتبع في اعتماد مشاريع قرارات مجلس الأمن طوال فترة القيود المفروضة على الحركة في نيويورك بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، الوارد في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253)، أتشرف بإبلاغكم أن أيرلندا تصوت مؤيدة مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2021/178.

(*توقيع*) جيرالدين **بيرن ناسون**

السفيرة

الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

المرفق السابع

رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالإشارة إلى مشروع القرار (S/2021/178) الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال ”الحالة في الشرق الأوسط“

وأود أن أبلغكم في هذا الصدد بأن كينيا تصوت مؤيدة مشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) مارتن **كيماني**

السفير

الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثامن

رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

أشير إلى الرسالة المؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 بشأن مشروع القرار المتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والوارد في الوثيقة S/2021/178.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253) لاعتماد مشاريع قرارات مجلس الأمن، يشرفني أن أبلغكم بأن المكسيك تصوت مؤيدة مشروع القرار المذكور آنفا.

(*توقيع*) خوان رامون **دي لا فوينتي راميريز**

السفير

الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

المرفق التاسع

رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على الرسالة الموجهة من رئيسة مجلس الأمن المؤرخة 24 شباط/فبراير 2021، التي تدعو أعضاء المجلس إلى الإعراب عن تصويتهم على مشروع القرار (S/2021/178) الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال ”الحالة في الشرق الأوسط“.

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها لاعتماد مشاريع القرارات أثناء قيود جائحة فيروس كورونا، يشرفني أن أشير إلى أن جمهورية النيجر تقرر التصويت مؤيدة مشروع القرار المذكور آنفا.

(*توقيع*) عبدو **عباري**

السفير

الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

المرفق العاشر

رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

أشير إلى الرسالة الموجهة من رئيسة مجلس الأمن المؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2021/178 فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".

ووفقا للإجراء المحدد لاعتماد مشاريع القرارات في ظل الظروف الراهنة التي تسببت فيها جائحة فيروس كورونا، يسرني أن أبلغكم بأن النرويج تصوت مؤيدة مشروع القرار.

(*توقيع*) منى **يول**

السفيرة

الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

المرفق الحادي عشر

رسالة مؤرخة 25 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أفيدكم باستلام رسالتكم المؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 بشأن بدء إجراءات التصويت على مشروع القرار المتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2021/178).

ووفقا للإجراء المتبع في اعتماد مشاريع قرارات مجلس الأمن التي وضعت خلال فترة القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة فيروس كورونا، الوارد في رسالة موجهة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة في 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، أتشرف بإبلاغكم بأن الاتحاد الروسي يمتنع عن التصويت على مشروع القرار S/2021/178. تجدون في المرفق تعليلا للتصويت في هذا الصدد.

(*توقيع*) فاسيلي **نيبينزيا**

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق الثاني عشر

رســـالة مؤرخة 25 شـــباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيســـة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

يشـــرفني أن أشـــير إلى مشـــروع القرار (S/2021/178) الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال ”الحالة في الشرق الأوسط“.

وأود أن أبلغكم في هذا الصـدد بأن سـانت فنسـنت وجزر غرينادين تصـوت مؤيدة مشـروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) إنغا روندا **كينغ**
السفيرة
الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

المرفق الثالث عشر

رسالة مؤرخة 25 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

عطفا على الرسالة المؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 الموجهة من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، بشأن مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة S/2021/178، أود أن أبلغكم بأن تونس تصوت مؤيدة مشروع القرار.

(*توقيع*) طارق **الأدب**

السفير

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

المرفق الرابع عشر

رســـالة مؤرخة 25 شـــباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

وبالإشــارة إلى رســالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 24 شـباط/فبراير 2021، فإن المملكة المتحدة تصــوت مؤيدة لمشــروع القرار S/2021/178، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الشــرق الأوسط“.

(*توقيع*) باربرا **وودوارد**

السفيرة

الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وآيرلندا الشمالية

المرفق الخامس عشر

رسالة مؤرخة 25 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“ (S/2021/178)، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(*توقيع*) ريتشارد **ميلز**
السفير
الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

المرفق السادس عشر

رسالة مؤرخة 25 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن المؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 والمتعلقة بمشروع القرار في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، الواردة في الوثيقة S/2021/178، أود أن أبلغكم بأن فييت نام تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) دانغ دينه **كوي**

السفير

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

المرفق السابع عشر

بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

تدلي إستونيا بهذا البيان تعليلا لتصويتها على القرار 2564 (2021)، الصادر في 25 شباط/فبراير 2021.

وترحب إستونيا باتخاذ القرار المتعلق بتجديد نظام الجزاءات المتصلة باليمن وتمديد ولاية فريق الخبراء المعني باليمن. ونعتبر أن نظام الجزاءات وعمل فريق الخبراء المعني باليمن من العناصر الأساسية في المساهمة في الحل السلمي للنزاع في اليمن.

ونقدر تقديرا كبيرا جهود المملكة المتحدة بوصفها القائمة بالصياغة وتعاون جميع الزملاء في المجلس الذين شاركوا في المناقشات بشأن النص. ونرى أن من المهم أن يؤكد القرار على ضرورة المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

ونرحب بإدراج شخص في قائمة الجزاءات شارك في انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الترهيب واستخدام الاعتقالات المنتظمة والاحتجاز والتعذيب والعنف الجنسي والاغتصاب ضد النساء الناشطات سياسياً.

ونرحب أيضا بإعراب النص عن تأييد مشاركة المرأة في العملية السياسية والالتزام بها. وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن حتى الآن، نؤكد على أن مشاركة المرأة في هذه العمليات ينبغي أن تكون مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة .

ونلاحظ أن مجلس الأمن يشير باستمرار إلى "المساواة بين الجنسين" عند معالجة المسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن. ولهذا السبب، نأسف لإدراج الإشارة إلى "المساواة بين الجنسين"، في خروج عن العرف المتفق عليه في المجلس. ونلاحظ أن مناقشاتنا المقبلة ينبغي أن تستند إلى اللغة المعتمدة بشأن المساواة بين الجنسين.

المرفق الثامن عشر

بيان البعثتين الدائمتين لأيرلندا والمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

نرحب باتخاذ القرار 2564 (2021) اليوم بشـــأن اللجنة المنشـــأة عملا بالقرار 2140 (2014)، الذي صـوتت أيرلندا والمكسـيك مؤيدتين له. وعلاوة على ذلك، نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها المملكة المتحدة بوصفها قائمة بالصياغة .

وتؤيد أيرلندا والمكسيك بقوة عمل لجنة 2140 وتعتبران نظام الجزاءات أداة هامة للمجلس للمساهمة في إيجاد حل للنزاع واستعادة السلام والأمن والاستقرار في اليمن.

ونرحب بإدراج شــخص، لأول مرة في الســياق المتعلق باليمن، في قائمة الجزاءات قام بدور بارز في سـياسـة التخويف واسـتخدام الاعتقال والاحتجاز والتعذيب والعنف الجنسـي والاغتصـاب ضـد النسـاء الناشطات سياسيا. ونرحب أيضا بإدراج لغة بشأن المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، فضلا عن لغة بشأن مشاركة المرأة في العملية السياسية.

لكننا نأسف لإدراج إشارة إلى "المساواة بين الجنسين" في القرار. إن "المساواة بين الجنسين" هي اللغة التي أقرها مجلس الأمن منذ زمن طويل بشـــأن المســـائل المتعلق بالمرأة والســـلام والأمن. ونؤكد أن "المساواة بين الجنسين" يجب أن تشكل الأساس لأي مناقشات في المستقبل.

المرفق التاسع عشر

بيان البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

لقد امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار المتعلق بالجزاءات 2564 (2021) بشأن اليمن، الذي قدمته المملكة المتحدة، نظرا لعدم تلبية جميع شواغلنا.

وخلال المشاورات بشأن مشروع القرار، أشار وفد بلدنا بوضوح إلى عدد من العناصر التي أثيرت مؤخرا ولم نوافق عليها، وقدمنا مقترحات ترمي إلى تعديل الطابع الانتقائي وغير المتوازن للنص. وبعض الأحكام الواردة في مشروع القرار لم تناقش على النحو المناسب داخل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014). وإذ نتواصل بشكل بناء مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن، فإننا نشجع فكرة أن كل خطوة في هذه الهيئة ينبغي أن تتوخى الهدف الاستراتيجي المتمثل في التوصل إلى تسوية شاملة في اليمن. ونعتقد أن أي نظام للجزاءات ينبغي ألا يصبح هدفا في حد ذاته، بل ينبغي أن يخدم مهمة إنهاء النزاعات. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد دعمنا القوي لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تيسير الحوار السياسي وتعزيز السلام في اليمن. وللأسف، لدينا شكوك في أن القرار سيكون مجديا لتلك الجهود.

المرفق العشرون

بيان البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

يجب على المجتمع الدولي أن يسعى لإيجاد حل سياسي دائم وتقديم الإغاثة الإنسانية للشعب اليمني، من أجل إنهاء النزاع في اليمن. والقرار 2564 (2021)، الذي اتخذ اليوم، يساعدنا على التحرك في ذلك الاتجاه.

إن العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن على اليمن أداة ضرورية للضغط على الحوثيين ليوقفوا جميع العمليات العسكرية ويلتفتوا إلى المفاوضات. ونشكر المملكة المتحدة على قيادة الجهود الرامية إلى فرض تلك الجزاءات وتنفيذ ولاية فريق الخبراء المعني باليمن، ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالجزاءات المتصلة باليمن.

وتظل الولايات المتحدة على وعي تام بأعمال الحوثيين الخبيثة وعدوانهم، لا سيما في هجومهم العسكري الحالي على مأرب. وبالمثل، فإننا نحملهم المسؤولية عن الهجمات والتهديدات ضد النقل البحري المدني والتجاري التي يجب أن تتوقف.

ونشعر بخيبة الأمل لأن مجلس الأمن لم يتمكن اليوم من التحدث بصوت واحد فيما يتعلق بالمسؤولية التي يتحملها الحوثيون – بأعمالهم وتعنتهم على السواء – عن إطالة أمد هذا النزاع وما ترتب عليه من تكاليف إنسانية جسيمة.

وإذا كان الحوثيون جادين بشأن التوصل إلى حل سياسي تفاوضي، فعليهم أن يوقفوا كل التحركات العسكرية وأن يمتنعوا عن أي أعمال أخرى مزعزعة للاستقرار وربما مميتة، بما في ذلك الهجمات عبر الحدود على السعودية. ويجب أن يلتزموا بالمشاركة البناءة في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة والمشاركة بجدية في الجهود الدبلوماسية التي يقودها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن مارتن غريفيث ومبعوث الولايات المتحدة الخاص لليمن تيم ليندركينغ.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة شركائها في الخليج على الدفاع عن أنفسهم، بما في ذلك ضد التهديدات الناشئة عن اليمن، التي ينفذ الكثير منها بدعم من إيران.

ومن الضروري أن تنفذ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزاماتها المتعلقة بالجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن وأن تمتنع عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تقوض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

وأخيرا، نرحب بقرار مجلس الأمن بتحديد مسؤولية سلطان زابن في هذا القرار. فزابن مسؤول عن تنفيذ سياسة دائرة التحقيقات الجنائية بصنعاء التي أسفرت عن العديد من حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والعنف الجنسي والاغتصاب والتعذيب وغيرها من أشكال المعاملة القاسية التي استخدمتها دائرة التحقيقات الجنائية في صنعاء ضد النساء الناشطات سياسيا اللواتي عارضن الحوثيين. ونحث جميع الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالجزاءات التي تمس زابن وجميع الأفراد الآخرين المدرجين في قائمة الجزاءات المفروضة على اليمن.

وستواصل الولايات المتحدة، إلى جانب الأمم المتحدة وغيرها، العمل على إنهاء الحرب والقيام بدورها للمساعدة في تخفيف معاناة الشعب اليمني.